صوت البحرين

Voice of Bahrain

PO Box 65799، London NW2 9PL

Email: info@vob.org،

Web Site: www.vob.org

العدد 403، أغسطس 2016 م، شوال/ ذو القعدة 1437هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

مسؤوليتنا في حقبة المفاصلة مع المحتل الخليفي

تكرر الحديث سابقا عن بلوغ الصراع بين البحرانيين والخليفيين نقطة اللاعودة، بعد ان كثفت العصابة الحاكمة جرائمها ضد الشعب وبالغت في التنكيل والاستعباد. وفي المقابل كرر البعض كذلك التفاؤل بما يسميه "حوارا" مع الخليفيين. الامر الواضح اليوم ان المواجهة المصيرية بين شعب البحرين والقبيلة التي جثمت على صدره عقودا بلغ ذروته، وان المفاصلة باتت وشيكة. وحتى لو سعى احد الطرفين للانسحاب من هذه المواجهة الحاسمة فلن يتحقق له ذلك. فداعمو الطغمة الخليفية دفعوهم لارتكاب ابشع الجرائم بحق الشعب، فاستهدفوا دينهم وعقيدتهم، بعد ان هدموا مساجدهم، واغلقوا مؤسساتهم، ابتداء بالمجلس العلمائي قبل عامين، وقبله جمعية العمل الاسلامي، وقبل ذلك مركز البحرين لحقوق الانسان. وربما اعتقد البعض ان العدوان سيتوقف عند هذا المستوى، وان الديكتاتور لن يختلق مواجهة مع جمعية الوفاق مثلا او جمعية التوعية، انطلق ذلك الاعتقاد على افتراض ان الحاكم المتجبر قد يستخدم عقله او يلجأ للمنطق لحساب تبعات اية خطوة. ولكن ما جرى في الاسابيع الاخيرة يؤكد كافة ما طرحه الفريق المعارض الذي رفض ما سمي "المشروع الاصلاحي" قبل اكثر من عشرة اعوام، واصر على مقاومة التسلط القبلي بما لديه من امكانات، وآلى على نفسه ان لا يمنحه شرعية الاعتراف او المشاركة في مشاريعه. اليوم اتضح ان التعويل على الحكم الخليفي لم يكن في مكانه، وان الاعتقاد بان الطاغية حر في تصرفاته وسياساته بعيد عن الواقع. فهو عبد للسعوديين، وأسير لدى داعميه الغربيين برغم تظاهره احيانا بانه يستطيع التمرد عليهم.

لم يكن احد يعتقد ان الديكتاتور سوف يسير باتجاه يزعج المنظمات الحقوقية الدولية بالاسلوب الذي مارسه. فعندما اقدم على اعتقال الاستاذ نبيل رجب في صباح اليوم الذي بدأت فيه اعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الانسان، اتضح ان هناك قرارا سعوديا بتحدي بعض المؤسسات الغربية التي لا تملك قدرة تنفيذ قراراتها. وتأمل الرياض ان يكون هذا التحدي سببا لاقناع الغربيين بعدم جدوى التطلع لتغيير سياسي جوهري في البحرين. ويبدو ان المشورة الاسرائيلية تهدف لالحاق صفعة بالمعارضة تهز كيانها وتفقدها التوازن، وعندها ستستسلم للطغمة الحاكمة. تلى ذلك قرار خليفي آخر بحل جمعية الوفاق، كبرى الجمعيات السياسية واكثرها بعدا عن التحدي او العنف. وتجاوز الطاغية هذا القرار ليتظاهر بقدرته على تحدي الرمز الديني والوطني الاكبر للبلاد. فاصدر قراره المشؤوم باقتحام خصوصيات قائد الشعب، مدعيا ان الشيخ يمارس "غسيل الاموال"، فما اسخفه من ظالم، وما اوهي بيته واتفه عقله. ثم اصدر قرارا آخر قبل ان يحاكم الشيخ الكبير بالتهمة الملفقة ضده، وامر بسحب جنسيته تمهيدا لابعاده عن البلاد. وهنا اتضحت خيوط المؤامرة الكبرى على الشعب، خصوصا بعد ان ألمح الخليفيون الى انهم يواجهون تحديا يستهدف وجودهم. هذا التطور دفع الجماهير لاستيعاب حجم الجريمة وابعادها، وان الطاغية وعصابته لن يقتصروا على التنكيل بالشباب الابرياء، بل انهم يسعون لاحداث تغيير جوهري على التركيبة السكانية يرتكز على اخلاء البلاد من مرجعياته الدينية وقياداتها السياسية الموزعة على المنافي والسجون. وهنا هبت الجماهير المؤمنة للدفاع عن سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم، لانهم ادركوا ان سحب الجنسية خطوة اولى على طريق الابعاد. هؤلاء هرعوا لحماية منزل الشيخ والتخندق حوله حتى يطرأ تغيير يحمي الشيخ ويعدي له حقوقه المسلوبة ظلما وعدوانا. وامعانا في التنكيل والاستضعاف عمد الديكتاتور لتغيير مواعيد محاكمة مناوئيه سواء جمعية الوفاق ام الشيخ عيسى. وتحدى هذا الصعلوك الخليفي كافة القيم

التتمة صفحة (8)

في مساء 30 يونيو، استشهدت السيدة فخرية المسلم، 42، بعد اصابتها بطلقات نارية من القوات الخليفية. كانت السيدة تقود سيارتها بمنطقة العكر، ومعها اثنان من اطفالها اصيبا بجروح. وبرغم ادعاء الخليفيين بان الوفاة نجمت عن تفجير ارهابي، الا ان معاينة الجثة في المغتسل، وكذلك افادات الطفلين وآثار الجرح في رأس الشهيدة، كل ذلك يؤكد بما لا يقبل الشك انها ضحية قتل خارج اطار القانون، وقد رفض الخليفيون اجراء تحقيق مستقل في الجريمة التي هزمت ضمير الشعب.

باصرار ديكتاتور البحرين على الانتقام من سماحة الشيخ عيسى قاسم وتلفيق تهم تافهة لبطل البحرين التاريخي، دخل الصراع البحراني—الخليفي مرحلة حاسمة يتوقع انتصار الشعب فيها وهزيمة الخليفي المحتل. وقد بدأت محاكمة الشيخ يوم الاربعاء 27 يوليو بتهمة تبييض اموال (برصد اموال الحقوق الشرعية التي يجمعها سماحة الشيخ ويوزعها في وجوه صرفها المنصوص عليها شرعا) . ونظرا لعدم حضور الشيخ تم تأجيلها حتى 14 اغسطس، يوم الاستقلال الوطني.

استنكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حل جمعية الوفاق، وهي الحزب السياسي المعارض الرئيسي في البحرين. وذكر بيان صادر عن المتحدث باسم الأمم المتحدة أن تلك الخطوة تأتي في إطار سلسلة من القيود المفروضة على الحقوق في التجمع السلمي وحريتي تشكيل الأحزاب والتعبير في البحرين. وأشار أمين عام الأمم المتحدة إلى حل جمعية الوفاق، وسحب جنسيات الشيخ عيسى قاسم وآخرين، وفرض حظر السفر على المدافعين عن حقوق الإنسان، وتشديد العقوبة على الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان.

أصدرت محكمة خليفية الثلاثاء ٢٦ يوليو، حكماً بالسجن لمدة سبعة أشهر بحق الناشطة معصومة السيد من منطقة البلاد القديم في قضية تجمهر. وقد اعتقلت سابقاً في قضية "حلبة البحرين". و تقبع في السجون الخليفية ٤ حرائر لفقت السلطات الخليفية لهن قضايا مختلفة وحكمت أحداهن بالسجن ٥ سنوات.

أصدرت محكمة الجنايات في الكويت يوم الأربعاء (27 يوليو 2016) حكما يقضي بسجن النائب ، وحكما بسجنه لمدة ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ بتهمة الإساءة للخليفيين. النائب الكويتي مارس حقّه في التعبير عن رأيه, وانتقد الممارسات القمعية للنظام الحاكم في البحرين, فيما وجّه انتقادات لاذعة لسلطات آل سعود بسبب عدوانها المتواصل على اليمن وارتكابها جرائم ضد الإنسانية. ويرأس دشتي يرأس المجلس الدولي للعدالة ودعم المحاكمة العادلة, وهي منظمة حقوقية منحتها الأمم المتحدة مؤخرا صفة استشارية,

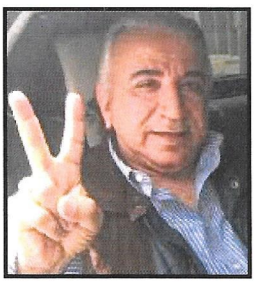

مطالبات بتدخّل دولي لوقف الإنتهاكات في البحرين

عقد تكتّل المعارضة البحرانية في العاصمة البريطانية لندن مؤتمرا صحفيا الأربعاء (27 يوليو 2016) أمام مقر سفارة آل سعود. المشاركون في المؤتمر طالبوا السعودية بوقف تدخّلها في شؤون البحرين الداخلية, وسحب قواتها المحتلة من البلاد, والتوقف عن دعمها لنظام عائلة آل خليفة التي تقمع الشعب البحراني بشكل وحشي.

وحمّل المشاركون في المؤتمر الصحافي الذي نقلته بشكل مباشر العديد من وسائل الإعلام, حمّلو السعودية مسؤولية سلسلة الإجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات البحرين مؤخرا, وفي طليعتها قرارا اسقاط الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى احمد قاسم وتقديمه للمحاكمة.

شارك في المؤتمر كل من المعارض البحراني البارز الدكتور سعيد الشهابي أمين عام حركة أحرار البحرين, والناشط الحقوقي سيد احمد الوداعي, والناشط علي الفايز, فيما افتتح الناشط السياسي علي مشيمع المؤتمر بكلمة قصيرة أكّد فيها على ان شعب البحرين يواجه حرب إبادة وان استهداف الشيخ اعتداء على الشعب و الدين.

وقفة تضامنية مع الاستاذ نبيل رجب، شارك فيها موظفو منظمة "انديكس اون سنسورشيب" في لندن. اللافتات تقول: اطلقوا سراح نبيل

في يوم الثلاثاء 12 يوليو اعتقلت الشرطة البريطانية اللاجيء البحراني عيسى العالي بعد مشاركته في اعتصام امام المتحف البريطاني ضد مبيعات السلاح للبحرين. المتحف يقبل تبرعات من شركات السلاح. وقبل اطلاق سراحه وجهت له تهمة "أعتراض طريق عام".

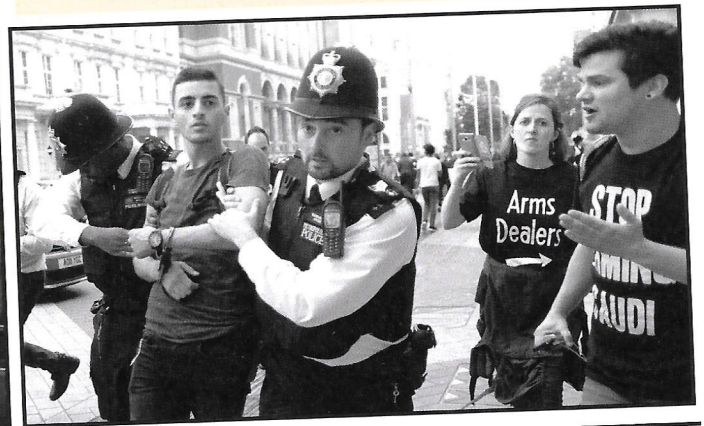

92 مؤسسة ألمانية تطالب بوقف اضطهاد البحرانيين

قاد مركز البحرين الثقافي الاجتماعي في العاصمة الألمانية برلين؛ حملة عالمية تضامنية استقطبت 92 مؤسسة دينية وفكرية وسياسية وحقوقية وإعلامية للتوقيع على بيان شاجب لما يتعرض له الشعب البحراني وآية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم من تهديدات خليفية. ورفع البيان الجماعي الذي تم نشره بأهم اللغات "مناشدة للمجتمع الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي والأزهر الشريف" ودعاهم "للتحرك الجاد لحماية وإنصاف المسلمين الشيعة في البحرين".

وقد نشر البيان بثمان لغات هي العربية والانجليزية والألمانية والفرنسية والاسبانية والهولندية والهندية والاوردية، وشمل توقيعات من مراكز ومؤسسات وجمعيات وهيئات ومنظمات من جميع القارات الخمس.

تشييع الشهيدة فخرية اعلان شعبي ضد الخليفيين

في 2 يوليو شاركت حشود غفيرة من أبناء البحرين رجالًا ونساءً في تشييع الشهيدة فخرية المسلم، ودوّت في سماء عاصمة الثورة "سترة" صيحات التكبير وشعارات: الله أكبر عليك يا حمد، الله أكبر على كلّ ظالم.

كما أكّد المشيّعون الغاضبون لجثمان الشهيدة الأستاذة فخرية، في هتافاتهم وشعاراتهم، التمسك بالقصاص من القتلة المجرمين وعلى رأسهم الديكتاتور الإرهابيّ حمد.

الشهيدة فخرية مسلم أصيبت بطلقة ناريّة اخترقت رأسها من الجهة اليسرى. وكشف هذه الحقيقة تقريرُ فريق المتابعة والتحقيق في ائتلاف 14 فبراير حول حادث استشهاد الشهيدة فخريّة، وعرض أدلّة دامغة ومفنّدة لما ذكرته وزارة الداخليّة الخليفيّة بشأنه.

فقد أوضح التقرير أنّ المتابعة الميدانيّة، ومعاينة جثمان الشهيدة فخرية مسلم أكدت أنّها أصيبت بطلقة نارية في الجهة اليسرى من رأسها، كما لوحظ وجود أثر لعمليّة خياطة لجرح في الجهة اليمنى.

وصرّح هذا التقرير المدعّم بالوثائق وبأقوال شهود عيان أنّ الشهيدة تعرّضت لإطلاق النار من قبل الحرس الخاصّ لموكب إحدى شخصيّات الكيان الخليفيّ، الذي كان يمرّ في منطقة الحادث، وهو شارع الشهيد علي المؤمن في الاتجاه المؤدّي إلى جزيرة سترة، خلافًا لما ادّعته وزارة الداخليّة الخليفيّة بأنّه وقع في منطقة العكر الشرقيّ.

وأكّد التقرير أنّ الشهيدة فخرية قضت متأثّرة بطلق ناريّ ولا علاقة لأيّ انفجار بحادثة استشهادها كما زعمته هذه الوزارة.

اغتيال الشهيدة فخرية مسلم جريمة خليفية كبرى

زعمت وزارة الدّاخليّة الخليفيّة، مساء الخميس ٣٠ يونيو، أن "تفجيرا" وقع في منطقة العكر في صرّاف آليّ تابع لبنك (المستقبل)، وأدّى إلى استشهاد المواطنة فخريّة مسلم أحمد حسن وإصابة ٣ أطفال، فيما أكّد شاهد عيان لـ (البحرين اليوم) أنّ الحادثين منفصلين، وأن قوات خليفية كانت مرافقة لموكب إحدى الشخصيات الخليفيّة تسبّبت في مقتل المواطنة.

وتداولت الشبكات الإعلامية معلومات تفيد بأن القوات الخليفية أطلقت النّار على سيارتها وإصابتها في رأسها، فيما عمدت الأجهزة الخليفية إلى فبركة التفجير للتغطية على تلك الجريمة.

وقد فرضت القواتُ الخليفيّة حصاراً على مناطق المعامير والعكر والنويدرات، وسط انتشار واسع للمرتزقة بصحبة عناصر المخابرات الخليفية، والتي امتدت على طول شارع الشّهيد علي المؤمن.

الشاهد العيان لـ(البحرين اليوم) أفاد بأنّ موكباً لإحدى الشّخصيات الخليفية كانت قادمة من جهة منطقة سترة، وهو ما أكّدته حسابات موالية للنّظام وأخرى لها صلة بالمخابرات الخليفيّة (بينها حساب المدعو الشاووش على تويتر، والذي عمِد إلى حذف تغريدته لاحقا)، وكان ترافق الموكبُ قافلة من السّيارات الأمنيّة والتابعة للكومندوز، والتي كانت في حال من الاستنفار على مداخل الشارع وأطرافه، وأضاف المصدر بأنه شاهد ضوءاً وصوتاً غريباً من جهة شارع العكر، حيث تجمّعت قوافل السّيارات الأمنيّة نحو العكر، وبحسب الشاهد فإن القوات اعترضت سيارة الشهيدة فخرية فجأة فانحرفت بسيارتها ووقع الحادث.

وبحسب مصادر من أقرباء من الشّهيدة؛ فإنها تعرّضت لطلق ناريّ في رأسها أدّى لشهادتها على الفور، وذلك أثناء مرور موكب لشخصيّة خليفية (يُرجح أنها الحاكم الخليفي نفسه، الذي كان يزور مجلس وزير الدفاع الخليفي في سترة بمنطقة الحمرية)، وقد سارعت القوات إلى جثمان الشهيدة ولفّها وسحبها من موقع الجريمة. وأكدت المصادر بأنه لم يُسمع وقت إصابتها أيّ صوت للإنفجار، بحسب الرّواية الخليفية التي عمدت إلى ربط رواية التفجير في صراف لبنك للتغطية على جريمة القتل. وكان لافتاً حديث وزارة الداخلية عن تعرّض الشهيدة لـ"شظايا" من غير تحديد طبيعتها، وهو ما أظهرته صور سيارة الشهيدة التي بدت عليها آثار الاصطدام، وآثار أخرى قال شهود عيان بأنها للرصاص الذي أطلق عليها.

ونعت حركة شباب التغيير (سترة) الشهيدة فخرية مسلم (٤٢ عاما) من منطقة سترة (الخارجيّة)، واحتسبتها من شهداء البحرين، وقالت بأنها ستنشر تفاصيل أخرى حول ظروف شهادتها في الساعات القادمة.

يُشار إلى أن الأجهزة الخليفية عمدت أكثر من مرة إلى فبركة حوادث أمنيّة أو مرورية للتغطية على عمليات اغتيال تعرّض لها مواطنون ونشطاء، ومن ذلك حادثة تصفية الشهيدين محمود العرادي وعلي البصري في سبتمبر ٢٠١٣م، والتي كشفت تحرّيات قام بها جهات شعبية (بينها ائتلاف ١٤ فبراير) بأنهما تعرّضا للملاحقة وتم تعمّد قتلهما.

العكري: إنتفاضة فبراير أحدثت تغييرات جذرية في الطبقة السياسية

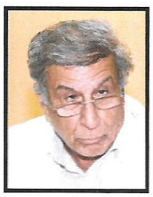

كتب الناشط الحقوقي البحراني عبدالنبي العكري مقالا الثلاثاء (26 يوليو 2016) في موقع "أوبن ديموكراسي" بعنوان "إنتفاضة البحرين وحراكها من اجل التغيير الجذري". تطرق المقال الى التحوّلات الجذرية التي واكبت ثورة الرابع عشر من فبراير التي اندلعت في العام 2011. وسلّط العكري في مقاله الضوء وبشكل خاص على دور الشباب والنساء في الثورة.

وقال في هذا الصدد" إن غالبية من اعتصم في الدوار وشارك في المسيرات هم من شريحة الشباب" وأضاف " لقد دفع شباب البحرين ثمنا باهضا لمشاركتهم في الإحتجاجات" مشيرا الى استشهاد وجرح واعتقال العديد منهم.

وأمّا بشأن مشاركة المرأة البحرانية في الإحتجاجات فوصفها بأنها "فاقت كل التوقّعات" واوضح بأن هناك تقديرات تشير الى أن 35% من المشاركين في الإحتجاجات هم من النساء. وبيّن العكري بأنها "المرّة الأولى في تاريخ الإنتفاضات في البحرين, التي أصبحت فيها نساء شهيدات ومعتقلات وأسرى".

العكري أشار الى ما وصفه ب"التحول المفاجيء" في قيادة جمعية الوفاق الإسلامية المعارضة التي تسلّمت فيها ولأول مرّة خمس نساء مناصب قيادي خلال مؤتمرها العام الذي عقد في العام 2012. واختتم العكري مقاله بالتطرق الى جملة من التوقّعات حول الحراك البحراني التي لم تتحقق على أرض الواقع ومنها أن الحراك يجب أن يكون منظما, لكنه كان عفويا, ومنها ان الشباب والنسوة تقدموا الحراك في وقت كان متوقعا أن يكونوا في الخلف.

وتطرق كذلك الى تأسيس العديد من منظمات المجتمع وخارج سلطة الدولة , والى اعتماد البحرانيين على قواهم الذاتية واستخدامهم لوسائل الإعلام المختلفة.

يذكر أن السلطات الحاكمة في البحرين منعت الحقوقي عبدالنبي العكري من المشاركة في اعمال الدورة ال 32 لمجلس حقوق الإنسان والتي عقدت في مدينة جنيف خلال شهر يونيو الماضي.

"هيومن رايتس ووتش": اضطهاد نزيهة سعيد يقوض حرية الإعلام

وصفت منظمة "هيومن رايتس ووتش" الإتهامات الجنائية التي وجّهتها سلطات البحرين للصحفية نزيهة سعيد بانها تنتهك حقّها في حرية التعبير. وقالت المنظمة في بيان صدر عنها السبت(23 يوليو 2016) إن الإتهامات الجنائية الموجّهة لسعيد تنتهك حقها في التعبير وتقوّض من حرية الإعلام في البلاد". واتهم نائب عام في البحرين سعيد وهي مراسلة لإحدى وسائل الإعلام الفرنسية بانتهاك قانون ترخيص الصحفيين في البلاد. وأشارت المنظمة الى تأكيد خبراء من الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان على أن فرض الدولة لتصريح عمل الصحفيين بطبيعته ينتهك حرية التعبير.

وانضمت سعيد الى قائمة من 23 شخصا تعرضوا لحظر السفر منذ بداية يونيو، بمن فيهم محامين ونشطاء حقوقيين وقادة نقابيين وممثلين عن المعلمين والممرضين، ورئيس فرع البحرين لـ "منظمة الشفافية الدولية".

وفي هذا الإطار قال جو ستورك، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "تُجرّم البحرين كل شخص ينتقد السياسات القمعية المتزايدة للحكومة. على أي حكومة تدعي دعمها حرية الصحافة التحدث بصوت عال وواضح لدعم نزيهة سعيد".

منظمة ADHRB تتوصل لاتفاق مع شركة فرنسية حول تزويدها البحرين بالسلاح

من باريس-البحرين اليوم

أعلنت نقطة الإتصال الوطني الفرنسية (NCP)عن التوصّل الى اتّفاق بين منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)وشركة فرنسية مصنّعة لقنابل الغاز المسيل للدموع والمصدّرة الى البحرين. وأعلنت نقطة الإتصال التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والأنمائي (OECD)التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن منظمة أمريكيّون توصّلت يوم الإثنين (25 يوليو 2016) الى إتفاق مع شركة "آيتين لاكروا" المصنّعة للأسلحة, بشأن أسلحة الشركة المستخدمة في البحرين.

وينص الاتفاق على أن تتخذ الشركة خطوات إضافية لتوفير حماية حيال منع إعادة تصدير منتجاتها إلى دول لديها سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان. وأقرّت منظمة أمريكيّون بالتزام الشركة تجاه الحفاظ على سلاحها خارج البحرين،وأعربت عن شكرها لنقطة الاتصال الوطني الفرنسية لتسهيلها إبرام الاتفاق ومساعدتها في حل قضية الغاز الفرنسي المسيل للدموع المصدّر للبحرين.

وكانت منظمة امريكيون قدمت في سبتمبر من العام الماضي, شكوى إلى نقطة الاتصال الوطني في باريس، تتعلق بانتهاكات محتملة للمبادئ التوجيهية للمنظمة والتي ارتكبتها شركة اتيان-لاكروا بعد العثور على قنابل غاز مسيل للدموع عائدة للشركة في البحرين.

وكانت فرنسا حظرت في عام 2011، تصدير جميع منتجات مكافحة الشغب إلى البحرين, بعد أن خلصت الى إساءة استخدامها لقمع الاحتجاجات السلمية في فبراير من ذلك العام. لكن العثور على دليل يشير الى إنتاجها و استخدامها بعد ذلك التاريخ دفع بمنظمة امريكيون الى تقديم شكوى ضد الشركة.

ومن جانبه علّق حسين عبدالله , المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون على الإتفاق قائلا "إن قرار منظمة التعاون والتنمية يعني نهاية تدفق الغاز المسيل للدموع الفرنسي إلى البحرين"، وأضاف "وبينما نثني على فرض الحكومة الفرنسية حظرا على تصدير الغاز المسيل للدموع الى البحرين في عام 2011، فإنه يقع على عاتق الشركات وبشكل منفرد الحماية من خطر إعادة التصدير بحيث لايمكن لمنتجاتها أن تستخدم في أي حال من الأحوال في القمع" وأردف " نأمل أن شركات أخرى ستتبع مشورة نقطة الإتصال الوطني, وبشكل لا تعثر فيه حكومة البحرين على أي مكان للحصول على أدوات القمع ".

وكانت منظمة أمريكيون قدّمت شكوى مشابهة ضد شركة "كوندور" البرازيلية لكن الحكومة البرازيلية أكتفت بمتابعة القضية, وفي هذا الصدد قال حسين عبدالله" في الوقت الذي ينبغي فيه الثناء على فرنسا للمساعدة على إبقاء الأسلحة بعيدا عن أيدي المنتهكين، يجب على البرازيل أن تخجل لمساعدتها بشكل فعال في قمع الشعب البحراني" وأردف "يجب على المجتمع الدولي أن يتضامن معا من أجل حرمان البحرين، وجميع المنتهكين الآخرين لحقوق الإنسان من أدوات العنف."

يذكر ان منظمة امريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين(ADHRB) تنشط في مجال تعزيز ومراقبة اوضاع حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي عامة وفي البحرين بشكل خاص, ويرأسها الحقوقي البحراني حسين عبدالله وتتخذ من العاصمة الأمريكية واشنطن مقرّا لها.

العائلة الخليفية تحسم خيارها وتعلن حربا مكشوفة على الشيعة

لن يعود تاريخ البحرين كما كان، كل شيء توقعه الدبلوماسيون أو كتبه المحللون عن مستقبل هذه البلاد، طار كما لو كان نفخة من دخان. لا من تحليل وقائع ولا معطيات.

اليوم الأربعاء سيكون القاضي في المحكمة الجنائية الكبرى بمثابة السيّاف المسلط من الأقلية الحاكمة على رأس رمز الطائفة الشيعية الأول في البحرين الشيخ عيسى أحمد قاسم.

لقد تغير كل شيء في 14 فبراير/ شباط 2011، وفي 16 مارس/ آذار 2016، وفي 31 مايو/ أذار يوم أن شدّد النظام حكمه ضد زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، ثم في 20 يونيو/ حزيران 2016 سحب جنسية أكبر مرجعية دينية لشيعة البحرين، ثم القرار ببدء محاكمته الأربعاء 27 يوليو/ تموز 2016، بتهم واهية.

ليس ثمة حل، والرجوع للوراء والاستجابة لبعض التنظيرات البرجوازية حول الاستسلام، يدحضها رؤية زعيم المعارضة الذي حذر من سجنه من أية أفكار حول أية تنازلات ستكون لها آثار كارثية على الأجيال المقبلة.

ربما كان كل ذلك معروفاً، لكن ما هي الحقائق والمعطيات الآن؟

المعطيات والحقائق تقول إن النظام أقوى عسكرياً بكثير ممن يعارضونه، وأن لديه تحالفات إقليمية مستعدة لكل شيء وما يجري باليمن ليس ببعيد. وأن للنظام حلفاء غربيين يضغطون عليه للعب من داخل اللعبة وإلا فإنهم يحذرونه من مجزرة إن لم تستمع لـ"نصائحهم"! لكن رغم ذلك، فإن الشيء الوحيد الذي يفتقده هو الشرعية.

الحقائق تقول أيضاً، إن النظام حدد استهدافه بالمسلمين الشيعة في البلاد، وأنه بعد قمعهم، ها هي مشاريع إفقارهم تمر من إلغاء البحرنة، وفتح السوق للأجانب بشكل كامل للدخول والمنافسة دون ضوابط ولا ضرائب ولا أي شيء، وأن البعثات خارج البلاد في الغرب أو حتى الدول العربية باتت محرّمة إلا من خلال الدواوين الثلاثة.

للشيعة، لا أمن، لا اقتصاد، لا تعليم محترم، لا احترام لأي من خصوصياتهم الدينية أو، الثقافية، سب علني يوميّ بحقهم وتهديدات مستمرة، وتحقير وازدراء.

من جانب الشعب هناك أيضاً حقائق ومعطيات، أولها أن القناعة باستحالة التعويل على حكمة مفترضة لدى أحد ممن يحكمون هذه البلاد، وأن التنازل أمام هذه الحقيقة معناه قبول الموت وسحق الوجود الكامل لمكوّن أساسي أصيل في هذه البلاد.

ثاني الحقائق، أن المطالب السياسية ثابتة وهي العنصر الأساس الذي يريد النظام إسقاطه، وهو ما لم يقو عليه رغم كل الوحشية التي مارسها.

باتت المظلومية الفاقعة لأبناء الطائفة الشيعية المسلمة في البحرين ملفاً حقوقياً واضحاً واستحقاقاً قد يتأجل لكن لن يمكن للنظام التخلص من استحقاقاته للأبد.

الحقائق تقول إن المعادلات لا تدوم، وأن المعادلة التي يعتمد عليها النظام لإدامة استبداده لن تبقى للأبد، وأن الصبور لن يعدم الظفر.

الخيارات هي من تحدد المصائر، وإن في الشعب البحريني ميزة الإيمان بقادته المعارضين، أجمعهم يقولون لا هزيمة ولا استسلام وسنصبر. خيارات النظام هي التي ستسقط مع مرور الوقت ولن يبقى أمامه إلا حقيقة واحدة: هذا الطريق الذي يجر له البلاد جرّاً هو طريق بلا نهاية.

البحرين تفرض قيودا على السفر في حملتها على المعارضة

من سامي عابودي Thu Jul 14, 2016

دبي (رويترز) - قال محمد التاجر إن السلطات منعته من مغادرة البحرين في الأسبوع الماضي متعللة بصدور قرار من جهة أمنية وإنه استفسر من الجهات المعنية بجوازات السفر والتحقيقات لكن قيل له إن السلطات لم تصدر قرارا يقضي بمنعه من السفر.

ولم يندهش التاجر المحامي البالغ من العمر 50 عاما الذي كان يعتزم القيام بزيارة قصيرة للسعودية. فقد انضم بذلك إلى قائمة متزايدة من المواطنين الممنوعين من السفر في إطار ما تصفه جماعات حقوقية بمحاولة لسحق المعارضة.

وقال التاجر إن البعض اكتشف الأمر عندما توجه إلى المطار في الشهر الماضي للسفر إلى جنيف لحضور اجتماع لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان. وتم إخطار آخرين بالأمر عندما حاولوا عبور جسر الملك فهد إلى السعودية الأسبوع الماضي. وقال التاجر الذي شارك في الدفاع عن شخصيات معروفة من الناشطين في المعارضة البحرينية "أتكلم عن 17 شخصا بينهم أناس ليس لهم علاقة بقضايا حقوق انسان أو أناس معروفين."

وتقول منظمة العفو الدولية إن 19 شخصا على الأقل من بينهم أطباء ومحامون وأساتذة جامعيون وصحفيون منعوا من السفر للخارج خلال الشهر الماضي.

وكانت حكومة البحرين ذات القيادة السنية والمشكلة في الأساس من أفراد الأسرة الحاكمة قد اهتزت بفعل مطالبة المعارضة بإصلاحات كبرى من بينها تشكيل الحكومة من خلال برلمان منتخب وبفعل أزمة مالية عميقة دفعتها لخفض الدعم وزيادة أسعار السلع الأساسية. وتجيء الحملة على المعارضة أيضا في أعقاب أزمة دبلوماسية متصاعدة بين السعودية الداعم الرئيسي للبحرين وايران الشيعية.

واتسع نطاق الخلاف منذ نهب متظاهرون ايرانيون غاضبون من إعدام رجل دين شيعي بارز في يناير كانون الثاني مقار بعثات دبلوماسية سعودية الأمر الذي دفع الرياض والمنامة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران.

* لا تعليق رسميا

ولم يكن لدى السلطات البحرينية تعليق على الفور على حظر السفر بصفة عامة أو على وضع التاجر. وتقول الحكومة إنها لا تتساهل مع انتهاكات حقوق الانسان وإنها خصصت جهات لتلقي الشكاوى.

وقالت المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان في البحرين إنها تشعر بالقلق لتزايد عدد حالات المنع من السفر وطالبت بوقفها.

وقالت في بيان أرسل إلى رويترز "تنوه المؤسسة الوطنية على أن قرار المنع من السفر دون أمر قضائي يعطل الحق الدستوري في حرية التنقل والسفر مما يتعارض مع التزامات المملكة بالاتفاقات الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان."

وفسرت البحرين الحملة على المعارضة في الأسابيع الأخيرة بأنها "تصحيح" للحوار السياسي.

ومنذ يونيو حزيران حظرت السلطات البحرينية جمعية الوفاق وهي جماعة المعارضة الشيعية الرئيسية في البلاد وسحبت الجنسية من آية الله عيسى قاسم أحد كبار رجال الدين الشيعي وأعادت القبض على نبيل رجب الحقوقي المعروف بسبب تغريداته المناهضة للحكومة.

كما قضت محكمة بتشديد حكم السجن على الشيخ علي سلمان زعيم جمعية الوفاق لأكثر من مثليه.

* "عقاب وتكميم أفواه"

وقد وثقت جماعات حقوقية عمليات حظر السفر.

وقال مركز البحرين لحقوق الانسان في الرابع من يوليو تموز إنه سجل 14 حالة على الأقل لدعاة حقوقيين وناشطين في المجتمع المدني منعوا من السفر خلال شهر يونيو حزيران.

وقالت منظمة العفو الدولية إنها سجلت 21 حالة منذ عام 2015 منها 19 حالة في الشهر الماضي وحده.

وقال اريبل بلوتكن مسؤول البحرين في المنظمة "إن منع مدافعين عن حقوق الانسان وصحفيين وسجناء ضمير سابقين من مغادرة بلادهم هو مجرد أسلوب واحد في قائمة طويلة من الأساليب القمعية التي استخدمتها السلطات البحرينية لمعاقبة منتقديها وتكميم أفواههم في الأسابيع الأخيرة." وأضاف "لقد دخلت البحرين مرحلة جديدة مزعجة بدرجة شديدة في قمع حقوق الانسان وبث الخوف في المجتمع المدني."

ومن الشخصيات الأخرى التي منعت من السفر شرف الموسوي رئيس فرع منظمة الشفافية الدولية في البحرين وروولا الصفار رئيسة جمعية التمريض البحرينية وكذلك طه الدرازي جراح المخ والأعصاب وزوجته.

وفي السابع من يوليو تموز الجاري منع الصحفي والناشط البحريني أحمد رضي من الصعود إلى طائرة متوجهة من المنامة إلى سلطنة عمان وذلك دون أي إخطار سابق بصدور قرار بمنعه من السفر.

وقال رضي في تغريدة على تويتر "على رغم عدم وجود اسمي بقوائم الممنوعين بمواقع الحكومة الالكترونية وحيازتي شهادة حسن سلوك من التحقيقات إلا أنني ممنوع من السفر."

وقال التاجر إن من المعتاد في البحرين معاقبة الناس بإجراءات مثل المنع من السفر دون صدور أمر رسمي من أي جهة.

وأضاف "لا تستغرب. تحدث في البحرين أمور لا يمكن تفسيرها. في البحرين كل شيء ممكن خصوصا ضد الأشخاص الذين تنظر لهم الحكومة بعدم ارتياح."

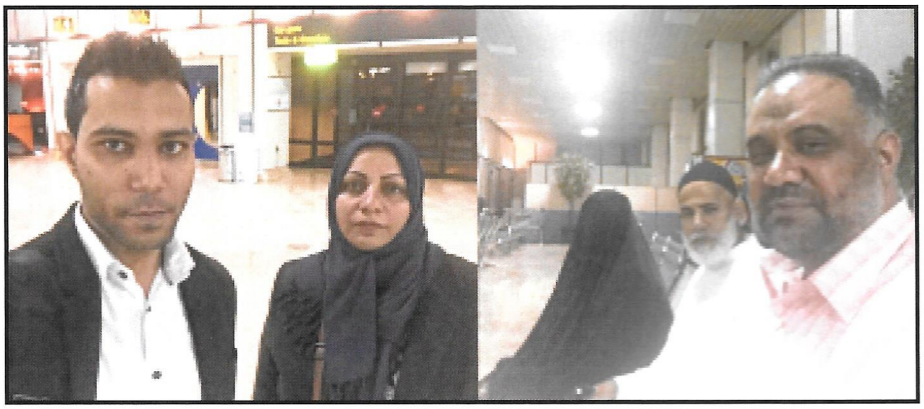

السيد مجيد المشعل: محاكمة الشيخ قاسم باطلة دستوريا وشرعيا.. والعلماء ليسوا أتباعا للسلطان الجائر

المنامة – البحرين اليوم

استنكر السيد مجيد المشعل، رئيس المجلس الإسلامي العلمائي، تقديم آية الله الشيخ عيسى قاسم للمحاكمة، واعتبرها "باطلة دستورياً وشرعياً".

وفي كلمة خلال اعتصام الدراز المفتوح اليوم الثلاثاء، 26 يوليو، وصف السيد المشعل محاكمة الشيخ قاسم بأنها "بائسة، لا قيمة لها ولا أساس لها، ولا اعتبار لها أبداً".

وأضاف بأن الخليفيين بهذه المحاكمة "يحاكمون الأحكام الشرعية، وهي فاقدة للاعتبار شرعاً لأنها تضع الحكم الشرعي أمام المحاكمة والقرآن"، مؤكدا بأن "المحاكمة في بلد الإسلام لا يمكن أن يحاكم ولا يمكن أن يجرم أبداً".

واعتبر السيد المشعل المحاكمة بأنها "محاكمة للطائفة الشيعية الكريمة في هذا البلد"، مشددا على ما "لسماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم من رمزية كبيرة، فهو زعيم الطائفة الشيعية في البحرين اليوم".

وتساءل "ماذا يريدون من هذه المحاكمة؟ هل يريدون الإساءة لسماحة الشيخ، ويريدون إذلاله والنيل من كرامته؟" ورد على ذلك بشعار " هيهات هيهات".

وعبر عن رأى علماء الدين من هذه المحاكمة وقال بأنهم "لا يمكن أبداً أن يخونوا دينهم ومذهبهم ويبيعوا هذا الدين وهذا المذهب ويصبحوا أتباعاً للسلطان وللجائر".

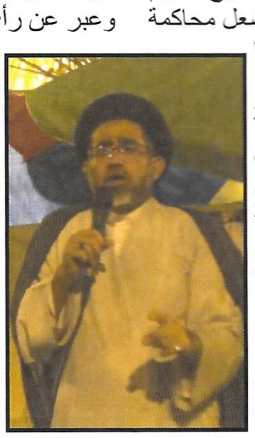

وأوضح بأن الاستهداف الذي يواجهه السكان الأصليون في البحرين يأتي بسبب موقفهم الثابت في المطالبة بالحقوق، وقال إن "ما نعيشه اليوم من استهداف للطائفة ورموزها (هو بسبب) أنهم (الخليفيون) يريدون أن يقولوا للشعب ليس لك مكان في هذا البلد".

بعد إعلان قناعة العلماء باستهداف الوجود والهوية، ما العمل؟

البحرين اليوم – متابعات

باقتضاب وبمعانٍ مباشرة، انتهى كبار علماء البحرين إلى تسجيل التشخيص النهائي لما يجري في البلاد، وبعد بلوغ الهجوم الخليفي المرحلةَ التي يصفها معارضون بـ"مفصل النهاية."

البيان الذي أصدره اليوم الاثنين، ١٨ يوليو، أربعة من كبار العلماء، وبينهم الشيخ عيسى قاسم، سجّل "النقطة الفاصلة" في مجمل الصراع القائم مع آل خليفة، حيث أكدوا أنّ ما يحصل اليوم هو "استهداف للوجود"، وبما يعنيه ذلك من تخطيطٍ ممنهج يُراد له أن يصل إلى نتيجة واضحة مفادها "تفريغ" ما وصفه البيان بـ"المكون الشيعي" من البلاد. وفي حين يرى معارضون بأنّ محتوى البيان العلمائي ليس جديداً، إلا أن تصريح العلماء به، وإعلانهم الواضح بأن الاستهداف الوجودي هو "أمر قائم" وعلى قدم وساق؛ هو تقدُّم هام على صعيد تسجيل المواقف ضد الخليفيين، ومن المؤكد بأن ذلك سيكون له أثره في تقريب نقاط الاشتراك في الرؤى السياسية، وخاصة بين الجماعات السياسية والقوى الثورية التي حددت منذ أعوام رؤيتها للصراع مع آل خليفة باعتباره صراعا "على الوجود والهوية"، ومن المهم هنا – وعلى صعيد التأريخ – التنويه بالأسبقية التي سجلها الدكتور سعيد الشهابي – أمين عام حركة أحرار البحرين – الذي اشتغل مبكراً، ومنذ سنوات سابقة، على تنوير الرأي العام وبهذه الرؤية، وحذّر من مخاطرها وعدم التصدي لها قبل فوات الأوان. وهي ذات الرؤية التي داومَ على التنبيه لها الأستاذ حسن مشيمع، وغيره من قيادات الممانعة، الذين دعوا إلى التأمل الجاد أمام ما يُعرف بـ"تقرير البندر."

القيادي المعارض مجيد ميلاد وفي قراءةٍ لبيان العلماء الجديد، يقدّم قراءة موازية له ويؤكد فيها بأنه يمثل أول بيان يشير إلى "الخطورة البالغة" التي تواجه المواطنين في البلاد. ويرى ميلاد، الذي أُفرج عنه مؤخرا، بأن البيان خلُص إلى قناعة مؤكدة بأن هناك "استهدافا في الوجود أولا، وفي الهوية ثانيا، وفي المعتقد ثالثا، والشعائر رابعا، وفي الفرائض خامسا"، ودعا ميلاد للتأمل الخاص في مفردات "الوجود" و"الهوية" و"المعتقد" و"الشعائر" و"الفرائض" التي وردت في البيان.

يحدد البيان، إذن، المعالمَ الأساسية للحرب الخليفية القائمة ضد السكان الأصليين، وعلى الرغم من كثافة البيان واعتماده على الاقتضاب الشديد، إلا أن هناك من يذهب إلى أن البيان العلمائي الجديد لم يكن في وارد استنطاق الشواهد، والاستدلال المفصّل على المدعى، بل كان بصدد تثبيت النتيجة النهائية وإعلان الخلاصة أو القناعة التي وصل إليها العلماء بعد سيل الهجوم الخليفي والممتد مدى السنوات الخمس الماضية، وهم (أي العلماء) كذلك ليسوا في وارد وضع شروط التفاوض، أو تقديم اقتراحات للمعالجة، وذلك "لأن القناعة التي أعلنها البيان معناها أن الخليفيين يضعون سيوفهم على أصل الوجود، وجوهر الهوية، وهو موقف حربيّ لا مجال معه للتفاوض، أو تحسين شروط اللقاء الممكن"، وفق ما يحلل أحد الناشطين الذي يدعو إلى استثمار البيان العلمائي الأخير لتعزيز "القواعد المشتركة للمعارضة" والدفع نحو "تأسيس برنامج سياسي جديد، وانطلاقا مع القناعة التي أعلنها العلماء"، والذي يبدأ بعدم توصيف ما يجري في البلاد على أنه "أزمة" و"خلاف سياسي" على "صلاحيات البرلمان" أو "الدوائر الانتخابية"، بل إن الوضع الراهن يمثل "حربا حقيقية" تستهدف هيكل السكان الأصليين ووجودهم، وبكل تفاصيل هذا الوجود الذي تمتد من الهويات الوطنية والتاريخية وحتى الفرائض العقدية والشرعية.

السؤال الطبيعي بعد بيان العلماء الجديد هو: ماذا بعد؟

بالنسبة للنظام الخليفي، فإنه فتح باب "الحرب"، وقطع خطوط الرجعة، ولا شك أنه أعدّ عدته لخوضها حتى النهاية، وبالاستعانة بحلفائه وداعميه الإقليميين والدوليين. مواجهة هذه الحرب تتطلب "الإيمان العميق" بأن هذه الحرب ليست سياسية أو لأسباب تتعلق بمحاولات إجبار المعارضة على تقديم تنازلات معينة، وإنما هي حرب "استئصال"، وأنها تنفيذ "جذري" لمشروع "الاقتلاع" المخطط له منذ زمن، وأن الحاكم الحالي، حمد عيسى الخليفة، يمثل "رأس الأفعى" في هذا المخطط. هذا "الإيمان العميق" يبدو أنه تحقق، وتم الاقتناع به، سواء من المعارضة السياسية الرئيسيّة – وعلى رأسها الوفاق – أم من جانب كبار العلماء. أما الخطوة التي تلي ذلك؛ فينبغي أن تتحرك وفق العنوان التالي:

- مواجهة أدوات الحرب وابتكار وسائل أو طرق لإنتاج البدائل:

الخليفيون بدأوا الحربَ الوجودية من خلال سلّة متنوعة، ومتسلسلة من عمليات الاستنزاف المتدرج، أو الموت البطيء للسكان الأصليين. وقد استعملوا في ذلك أدوات مختلفة من القتل المادي والرمزي: (الاستهتار الممنهج بالمقدسات والشعائر، اعتقال الرموز والنشطاء والكوادر من مختلف الفئات والجهات، تقليص قيمة الوجود الشيعي في الدولة أو إنهاؤه تدريجيا، الاستخفاف بكبار علماء الدين وسحب الاعتبارية الوطنية والرمزية عنهم، قطع الطريق أمام التواصل العائلي وبناء الأسر البحرانية سواء بتصعيب المعيشة أم بالاعتقال والتهجير الواسع وهدم الأسر والعوائل أم بالقتل المباشر أو التدريجي عبر تعميم الغازات السامة داخل المناطق السكنية وتعبئة الأجسام بها وبالتالي االتهيئة للأمراض المزمنة القاتلة مع الوقت، كسر كل المحرمات العقيدية والدينية وإنهاء القوة المستقلة التي تمثلها المؤسسة العلمائية.(..

هذه أدوات فاعلة وبالغة الخطورة في الحرب القائمة، ويراهن الخليفيون على نتائجها المدمّرة في المستقبل. ومن العبث مواجهة هذه الحرب من غير الإلمام بتفاصيل هذه الأدوات، ومفاعليها المتدحرجة، ودون وضْع اقتراحات بديلة لمواجهة كل أداة قاتلة يمارسها الخليفيون في الخفاء والعلن. وهو ما يتطلب من المعارضة – بكلّ أطيافها وتوجهاتها – إنهاء طريقتها التقليدية، وعشوائيتها، وحزبيتها، والتفكير الجاد في بناء مشروع "نهضوي" و"تنموي" يحفظ الوجود، وينمّي الهوية الوطنية، ويوفر كل سُبل النهوض الشامل لمجتمع الثورة، داخل البلاد وخارجها. من اللازم على النشطاء اليوم، وعموم المواطنين، محاسبة المعارضة "المقتدرة"، وإلزامها بمثل هذا المشروع، وإلا فإن الجميع سيكون "شريكاً" – من حيث لا يدري – بتسليم السكان الأصليين إلى الهاوية والضياع، وحينها لا ينفع بيانٌ ولا صراخ.

الحزب الوطني الإسكتلندي يطالب بحظر فوري على صادرات الأسلحة الى السعودية

طالب الحزب الوطني الأسكتلندي (SNB) وزير الخارجية البريطانية بوريس جونسون بفرض حظر فوري على مبيعات الأسلحة البريطانية الى إلى المملكة العربية السعودية، وإلى دعم إجراء تحقيق دولي في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

وأطلقت النائبة مارغريت فيرير الإثنين (25 يوليو 2016) نداءً دعت فيه الى إطلاق تحقيق دولي مستقل في مزاعم انتهاكات القانون الإنساني، وسط أدلة متزايدة على أن القوات السعودية تدعم الحكومة اليمنية لارتكاب جرائم حرب أسفرت عن مقتل مئات الأطفال. واتهم الحزب الوطني الاسكتلندي حكومة المملكة المتحدة بتضليل الرأي العام بشأن الأزمة بعد أن اضطرت لسحب البيانات الخطية والشفوية الموجّهة الى البرلمان والتي اعتبرت فيها الحكومة أن المملكة العربية السعودية لم تخرق القانون الدولي الإنساني في اليمن.

يذكر المملكة المتحدة صدّرت الى السعودية أسلحة تبلغ قيمتها أكثر من 2.8 مليارجنيه استرليني منذ بدء العدوان السعودي على اليمن في مارس عام 2015.

إضاءات في ضوء الفصل الاخير من محنة الشعب واضطهاد الشيخ عيسى قاسم

حين يتحدث الناشطون عن استحالة التعايش مع العصابة الخليفية، قد يتهمهم البعض بالتطرف، وقد يسعى المرجفون لاضعاف حجتهم، ومن المؤكد ان الطغمة الحاكمة تعتبرهم العدو الاول لوجودها. ولكن التجارب المتراكمة منذ قرابة المائة عام تؤكد صحة موقف الرافضين للحكم الخليفي واستحالة التعايش معه، ويقدمون من تجارب العقود الماضية الادلة التي لا يمكن دحضها. ولذلك يصبح هناك دوافع مختلفة للقول بامكان التعايش معهم في مقدمتها الخوف منهم، او الشعور بالعجز عن مقارعتهم، او الاستسلام للواقع الذي يفرضونه، او عدم استيعاب جوهر المسؤولية الاسلامية والانسانية التي يتحتم على الانسان اداؤها. فماذا تقول تلك التجارب؟ وهل ترتقي نتائجها لاثبات الاستحالة المذكورة؟ ثمة حقائق يمكن ايجازها بما يلي:

اولا: حين قامت انتفاضة البحارنة في العام 1922 ضد الخليفيين بعد ان اسرفوا في ممارسة ما كان يسمى "السخرة" اي استعباد البحرانيين، برزت لديهم حمية وطنية ومشاعر انسانية دفعتهم للعمل الميداني ضد الاحتلال الخليفي. ومن يطلع على الوثائق البريطانية يكتشف ان البحرانيين كانوا يسمون الخليفيين "القبيلة الخارجية" ويتهمونهم بالاحتلال ولا يضمرون ولاء لهم ابدا. حدثت الانتفاضة التي توالت فصولها واتخذت اشكالا عديدة من بينها كتابة العرائض للمعتمد السياسي البريطاني الذي كان هو الحاكم الفعلي للبلاد. وهنا تدخل المعتمد، الميجور ديلي، وأزاح الطاغية عيسى بن علي عن الحكم وعين ابنه، حمد بن عيسى، حاكما. ولكن الخليفيين رفضوا ذلك وأصروا على رفض التغيير. المهم ان تغييرا ما قد تحقق وارتاح له البحرانيون حتى كتبوا القصائد التي تعبر عن ذلك. فالانتفاضة أعقبها حل يكان مقبولا لدى السكان.

ثانيا: بعد انتفاضة الغواصين في العام 1932 ارغم الخليفيون، من خلال المستشار البريطاني، تشارلز بلجريف، على تغيير النظام الضريبي المفروض على المواطنين، واجروا ما يمكن اعتباره "اصلاحا" محدودا.

ثالثا: بعد انتفاضة 54-1956 وجد البريطانيون انفسهم مضطرين لتلبية بعض مطالب المتظاهرين، فأزاحوا المستشار نزولا عند رغبة المتظاهرين، وكتبوا قانونا جديدا للعمل، واحدثوا بعض التعديلات الادارية. يومها كان قادة الانتفاضة يتعرضون للقمع الرهيب، خصوصا بعد ان قام البريطانيون بابعاد ثلاثة من قادة الشعب الى جزيرة سانت هيلانة. طرح الحاكم الخليفي، سلمان بن حمد، الاصلاحات المذكورة لوقف الاحتجاجات. وبرغم تواضعها الا ان المحتجين اعتبروها استجابة لنضالهم.

رابعا: بعد انتفاضة 1965 التي اندلعت في اثر تسريح 500 من عمال شركة النفط، التي استمرت ثلاثة شهور واستشهد فيها 14 مواطنا، نجم عنها وعود بسحب القوات البريطانية وتطوير الاداء السياسي لنظام الحكم. وهذا ما حدث بعد انسحابهم في 1971. فقد كتب دستور جديد للبلاد من قبل اعضاء منتخبين للمجلس التأسيسي، ثم اقيمت انتخابات المجلس الوطني. كان ذلك حلا لازمة متواصلة استمرت عقودا وبلغت ذروتها في الانتفاضة العمالية المذكورة. ويمكن اعتبار الانسحاب البريطاني وكتابة الدستور وانتخاب المجلس الوطني "حلا" يلبي مطالب الشعب الثائر، وان لم يستمر طويلا. فبعد حل المجلس الوطني وتعليق العمل بمواد الدستور دخلت البلاد في اشد الحقب سوادا.

خامسا: جاءت الانتفاضة الشعبية في النصف الثاني من التسعينات، واستمرت خمسة اعوام سقط خلالها الشهداء وسحبت جنسيات البعض وابعد آخرون. وهنا طرح الطاغية الحالي "حلا" في شكل ما سمي "المشروع الاصلاحي للملك"، ولكنه سرعان ما انقلب على ميثاقه المشؤوم، والغى الدستور الشرعي واستبدله بدستور خليفي قبيح ما يزال الشعب يدفع ثمن القبول به اضعافا. فلم يكن "المشروع الاصلاحي" الا سرابا، برغم اطلاق سراح السجناء الذي كان الخطوة الحقيقية الوحيدة.

هكذا تبدو الحلول الترقيعية التي يطرحها الخليفيون بعد كل أزمة سياسية تعصف بهم تخديرا للشعب، من اجل التقاط الانفاس قبل الالتفاف على مطالب الشعب والتخلص من اية خطوة ايجابية فرضت على العصابة الحاكمة. ففي كل مرة سرعان ما اخلف الخليفيون وعودهم بعد هدوء الاوضاع، وواصلوا التخندق وراء الاستبداد والقمع بدعم اجنبي متواصل. في السابق كان اعتمادهم الاساس على البريطانيين، اما اليوم فقد تعددت مصادر الدعم الخارجي لهم خصوصا بعد ان امسكت قوى الثورة المضادة بزمام الامور. هذا لا يعني انهم ازدادوا قوة، لان القوي لا يظلم ولا يستقوي بغيره ولا يتحدى شعبه. ومن يفعل ذلك فهو ضعيف جدا. فقوة الحكم لا تتوفر الا بدعم الشعب وامتلاك الشرعية القانونية والشعبية، وبدونهما يبقى الحكم واجهة لاطماع اجنبية. الخليفيون اصبحوا وكلاء للخارج بشكل عملي، وان تظاهروا بالقوة واتهموا المواطنين بالداء الذي يعاني الخليفيون منه: العمالة للاجنبي والاعتماد عليه واستمداد القوة الامنية والعسكرية منه.

في ضوء هذه الحقائق ما العمل؟

اولا: من الضرورة بمكان الصمود في مواقع المعارضة ومقاومة الوجود الاجنبي والاستبداد، والاهتداء بهدي القرآن الكريم في التصدي: "يا ايها الذين أمنوا استبعينوا بالصبر والصلاة". والصبر هنا يعني الثبات والصمود وليس الاستسلام او اليأس.

ثانيا: حيث ان ايدي العدو الخليفي الملوثة بالعمالة للاجنبي وخيانة الوطن بتسليم السيادة للسعوديين، وسعت لاقتلاع السكان الاصليين من جذورهم، واستهدفت سماحة الشيخ عيسى قاسم، ممثلا لتاريخ البلاد وثقافتها وعقيدتها وهويتها، فقد اصبح من الضرورة بمكان وعي الموقف الديني والوطني المطلوب، وتثبيت الخطى على ثرى هذا الوطن، والذود عن حماه واهله ورمزه الديني، والعمل بمقتضى الآية الكريمة: "والعصر ان الانسان لفي خسر، الا الذين أمنوا وعملوا الصالحات، وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر".

ثالثا: اعادة تأهيل كوادر الحراك الشعبي وترسيخ ثقافته وتعميق الايمان بحتمية النصر انطلاقا من الواقع الذي يؤكد حتمية سقوط نظام الحكم الدموي، ام على اساس حتمية نفاذ الوعد القرآني بنصر المؤمنين: "وكان حقا علينا نصر المؤمنين" وجريان الغضب الالهي على الظالمين: "انا من المجرمين منتقمون".

رابعا: بعد اكثر من خمس سنوات من ا لثورة المظفرة اصبح مطلوبا من الشعب الايمان بقوته لانه استطاع الصمود طوال هذه الفترة برغم ان الخليفيين لم يبقوا في مواقعهم الا بدعم مباشر من جيوش ستة: السعودي، والاماراتي، والادني، والباكستاني، والامريكي والبريطاني. اما المواطنون، فبرغم قلة عدتهم وتآمر قوى الثورة المضادة واعداء الشعوب ضدهم، فما يزالون رقما صعبا يستعصي على الالغاء. فلا مجال للتراجع او العودة الى المربع الاول بمد اليد للعدو الخليفي مهما تظاهر بالرغبة في التسوية وتقديم الحلول. يجب ان يكون واضحا وثابتا في اذهان الجميع ان هناك حلا واحدا لا تنازل عنه او مساومة عليه: سقوط الحكم الخليفي واقامة منظومة سياسية على اساس: "صوت لكل مواطن".

حركة احرر البحرين الاسلامية

15 يوليو 2016

مسؤوليتنا في حقبة المفاصلة مع الخليفيين: البقية من ص 1

فاصدر امره باغلاق جمعية التوعية الاسلامية بدون محاكمتها. وقام بسحب الجنسية عن الشيخ عيسى بجرة قلم واحدة من طاغية البلاد المجرم.

اليوم يقف الشعب على مفترق طرق فريد من نوعه، بين ان يكون او لا يكون. لم يعد الصراع من اجل نيل الحقوق السياسية فحسب، وان كانت المطالبة بها قائمة ولن تتراجع، بل ان تطورات السنوات الخمس عشرة منذ ان اعتلى الطاغية الحالي كرسي الحكم تؤكد ان الوضع قد تراجع كثيرا وان السكان الاصليين اصبحوا مستهدفين بمشروعه الذي اصبح مصداقا لما يسمى "الابادة" حسب تعريف قانون الابادة الذي طرحته الامم المتحدة. وجاء بيان كبار علماء البحرين قبل اسابيع ليؤكد هذه الحقيقة التي تجلت بوضوح في الاجراءات التي تمارسها العصابة الحاكمة، وآخرها استهداف الرمز الديني الاكبر، سماحة آية الله الشيخ عيسى احمد قاسم.

ماذا يعني ذلك؟ ثمة حقائق اساسية ترتبط بهذه التطورات. اولها سقوط خيار الرهان على اصلاح النظام السياسي المؤسس على حكم القبيلة المدعومة من الخارج. فبعد عقود من النضال الوطني الذي تواصل مائة عام تقريبا اصبح واضحا استحالة اصلاح الحكم الخليفي او تطويره ليكون منسجما مع المعايير الدولية. وتجربة الميثاق وما بعدها، ثم المشاركة في المشروع السياسي للديكتاتور، وتجربة الثورة المظفرة وتقرير لجنة بسيوني وما تضمنته من توصيات، كل ذلك اوصل الشعب والمنظمات الدولية المحايدة لنتيجة واحدة: استحالة اصلاح نظام حكم مؤسس على ارضية لا تنسجم معانشاء كيان سياسي مختلف. ثانيهاك ان سياسات الحكم الخليفي خلال السنوات الخمس الماضية اظهرت مشاعرهم الدفينة وكشفتهم للقاصي والداني. ويكفي الاشارة الى ان وزير ديوان الطاغية معروف بطائفيته وحقده على الاغلبية الساحقة من ابناء البحرين، وقد أكد ذلك في قصائده التي نشرها قبل عشرين عاما. هذه التجربة لا تترك مجالا للقول بامكان اصلاح الحكم الخليفي الذي قام حاكمه بالغاء الوثيقة التعاقدية الوحيدة بين شعب البحرين والعصابة الخليفية، متمثلة بدستور 1973. ولوحظ عمق الرفض الخليفي لذلك الدستور، بالاضافة لسياسة التجنيس اللاحقة التي استغلها الديكتاتور لاستقدام "شعب" جديد من الخارج ليحل محل الشعب البحراني الاصيل (بشيعته وسنته). ثالثها: ان الخليفيين توافقوا على هدف واحد: اخلاء البحرين من سكانها الاصليين، وتحويلها لملكية خاصة بهم، واستئصال التاريخ والهوية والثقافة لقطع جذور السكان الاصليين باسلافهم الذين بنوا الحضارة وشيدوا صروح العالم. رابعها: ان الديكتاتور الحالي يمارس سياسة مختلفة تماما عن سياسات اسلافه، فهو يسعى لاقتلاع السكان الاصليين من جذورهم، بتغيير التاريخ والجغرافيا والسياسة وقيم التعامل الاجتماعي بين البشر. فهو الاخطر من الطغاة الخليفيين الذين حكموا البلاد بالنار والحديد، فقد جمع تجارب اسلافه ليفرض سلطته بدون حدود على واقع البلاد ويعيد صياغة مستقبلها. ونظرا لعجزه عن تحقيق الاهداف وحده، خصوصا بعد سقوطه وعصابته بعد شهر واحد من انطلاق الثورة، فقد استعان بالاجانب واستدعاهم لاحتلال البلاد وقتل البحرانيين وسلمهم السيادة التي تخلى عنها، فاصبح عبدا مأمورا لدى الاجانب.

الثورة البحرانية هذه الايام تمر بأخطر منعطفاتها واكثرها تحديا. فبعد رفض التصريح لمركز البحرين لحقوق الانسان بالعمل الحقوقي الرسمي، وحل جمعية العمل الاسلامي ثم المجلس العلمائي واخيرا جمعية الوفاق ومعها جمعيتا التوعية الاسلامية والرسالة، لم يعد هناك حضور رسمي للمكون الاكبر من الشعب. الطاغية استبدل ذلك بالاضطهاد غير المحدود وغير المسبوق، آملا في استئصال المعارضة التاريخية التي شاركت فيها اجيال من السكان الاصليين، من الشيعة والسنة. البلاد باتت تعيش على كف عفريت، ويشعر سكانها انهم بين ان يكونوا او لا يكونوا، وان عليهم التشبث بارضهم وتحريرها من الاحتلال والاستبداد. المطلوب تحرك دولي للضرب بيد من حديد على الخليفيين والسعوديين العابثين بامن البحرين وامن العالم معا. وما سوى ذلك فلن يؤدي الا للمزيد من العنف والارهاب والتخلف.

تضامنا مع الشيخ علي سلمان

أرني كيف تسود
أرني كيف يكون الظلم من غير حدود
وأجبني كيف للنار بان ترمي
مسيل الدمع او ترمي الرصاصات
على من حملوا البحرين في احلامهم
محفوفة شامخة عالية، بين الاماني والورود
أرني كيف تسود
والفساد المر قد عشعش في البر وفي البحر
وما وفر من تزييفه، طغيانه، احقاده
حتى تواريخ الجدود
أرني كيف تسود
أرني عاصفة الموت على ارض الخلود
كلما مر على البحرين عهد أسود
غطى الظلامات التي كانت بها تلك العهود
وبقيت راياته الحمر بامواج دم الابناء حمرا
واستحالت بالمآسي
صفحات الوطن البيضاء سود
لم نزل من ارضنا المعطاء
لا نجني الى ابنائنا غير الوعود
لم تزل تحتلب الآبار في جيبك حصرا
لم تزل عاصمتي بالسهرات الحمر
في اوكارها تهتز خصرا
والذي زال المنارات
الذي زاد الى اعلامهم عهر الدعايات
والتي زالت محاريب، قصارى ذنبها
كانت لغير الله لا ترضى السجود
والتي زادت على البحرين اعداد الجنود
معها زاد اليتامي والثكالي
والزنازين التي ما سجنت غير الاسود
انت ما قيدت بالسجن علي سلمان
وهو الحر فينا خلقا، فكرا،
سلوكا ونضالا وجهادا
انما كان علي سلمان
قد قيد قضبانك، اوهامك، سجانك، جلادك
بل قيد بالقلب القلوب
انت ما قيدته يوما عن الناس
ولكن عبثا من حيث لا تقصد، او تقصد
قد زدت على النار وقود
انظروه وهو في قضبانه
افكاره، احلامه، أهدافه، آماله
قد غطت الساحات
فهو الحر للآن الى الشعب يقود
قامت الدنيا عليكم
ومساعيكم الى الآن قعود
أبدا ما عادت الدنيا كما الامس
متى يا وطني من امسك الغابر لليوم تعود
.. سيعود، صدقوني سيعود
دوحة غناء بالحب وبالرأفة
والامن الى الكل
ولكن لست ادري أي يوم سوف يعود
كل ما أعرفه
ان موعد النصر قريب
اصبروا
فالنصر يا شعبي
على مرمى صمود

الشاعر عبد الله القرمزي